

قال تقرير الشال الأسبوعي، إن تقريراً حديثاً صادراً عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكonomست (UAE) يتوقع استمرار أسعار الفائدة عند مستواها المرتفع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واقتصادات رئيسية أخرى لمعظم عام 2024، الاستثناءان هما الصين واليابان ثانوي وثالث أكبر اقتصادات العالم.

وأشار التقرير إلى أنه في المجموعة الأولى، سوف يظل تهديد التضخم أكبر ما يرجح استمرار تشدد السياسات النقدية، بينما اقتصاداً الصين واليابان سوف يحافظان على أسعار فائدة قريبة من الصفر لبقاء أسعار صرف عملتيهما منافستين من أجل دعم تنافسية صادراتهما.

ويذكر التقرير أن لاستمرار المستوى المرتفع لأسعار الفائدة مستفيدين وضحايا، وأكبر المستفيدين من وجهة نظره هو القطاع المالي، وبعد أداء مميز للمصارف في عام 2022، يتوقع لها أداء أفضل في عامي 2023 و2024، ويبدو ذلك صحياً مع أداء القطاع المصرفي الكويتي حتى الآن. ومن المستفيدين أيضاً الأفراد والمؤسسات المتحفظة في الاقتراض، ومن المستفيدين من صلب عملهم الاستثمار في أدوات الدين الثابت مثل السندات التي باتت عائدتها يحقق هامشاً حقيقياً موجباً بتفوّقه على معدلات التضخم، ويرتفع ذلك الهامش كلما انخفضت معدلات التضخم، وتترتفع قيمة السندات مع بدء انخفاض أسعار الفائدة.

ويذكر التقرير أمثلة للمتضررين المحتملين، أقلهم من وجهة نظره، الأسواق المالية – الأسهم – التي من المرجح انخفاض أسعارها، ولكن، يعتقد أيضاً بأنها قد تبدأ صعوداً قوياً مع أول إشارات لانخفاض أسعار الفائدة. وقد يتضرر المسرفون في الاقتراض في زمان يبلغ فيه مستوى القروض أرقاماً قياسية وأسعار الفائدة عند أعلى مستوىاتها، ومن المتضررين ضمنهم وبشكل أكبر قطاع العقار في نشاطي المكاتب والمجمعات التجارية مع انتشار وسيلة العمل عن بعد، والنمو في التجارة الإلكترونية. ومن المتضررين من ينتظرون من المبادرين طرحاً أولياً لمشروعه للاكتتاب – IPO في زمن باتت فيه الودائع والسندات تمنح عائد بحدود 5%， ما يغنى عنأخذ مخاطر عالية.

تلك توقعات قد تصدق وقد لا تصدق، والمرجح أن أغليها سوف يتحقق، يدعمه تثبيت بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة يوم الأربعاء الفائت، ولم يشر التقرير إلى أحداث الحرب المجزرة على غزة إذ ربما انتهى تحريره قبلها، وبعض سيناريوهات توسعها مخيف، وقد يغير تماماً من توقعات التقرير. كما يذكر التقرير مخاطر محتملة ناتجة عن عجز المدينيين عن مواجهة سداد التزاماتهم عند مستويات الفائدة المرتفعة حالياً، ومن مؤشراته زيادة نسب القروض المتناثرة في كل الاقتصادات الرئيسية، إلى جانب أزمة العقار الكبرى في الصين. ومن المخاطر تكرار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بداية السنة الحالية من تعثر لمصارف، واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة قد يصيب مصارف أخرى بالعجز.